

Distr.: Limited
16 February 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الأول (المعني بالإشتراء)
الدورة السابعة
نيويورك، ٤-٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

تنقيحات محتملة لقانون الأونسيترال النموذجي لاشرء السلع
والإنشاءات والخدمات - المسائل الناشئة عن استخدام
الإتصالات الإلكترونية في الإشرء العمومي
دراسة مقارنة للتجارب العملية في مجال استخدام المزادات (العكسية)
الإلكترونية في الإشرء العمومي
مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٣-١	أولاً- مقدمة
٣	١١-٤	ثانياً- ملاحظات عامة
٣	٥-٤	ألف- تعريف "المزاد العكسي الإلكتروني"
٤	٦	باء- مدى استخدام المزادات العكسية الإلكترونية
٤	١١-٧	جيم- المنافع والشواغل
٦	٣٤-١٢	ثالثاً- الإطار والممارسة التنظيميين فيما يتعلق باستخدام المزادات العكسية الإلكترونية في الإشرء العمومي: دراسة مقارنة



الصفحة	الفقرات	
٦	١٦-١٢	ألف- مدى التنظيم.....
٧	٣٤-١٧	باء- شروط الاستخدام.....
٧	١٩-١٧	١- الشروط العامة.....
٨	٢٥-٢٠	٢- القيود المفروضة على الأشياء التي هي موضوع المزادات العكسية الإلكترونية
١٠	٢٧-٢٦	٣- طرق استخدام المزادات العكسية الإلكترونية في إجراءات الإشتراء.....
١١	٣٢-٢٨	٤- معايير التقييم وإرساء العقود.....
١٢	٣٣	٥- نماذج المزادات العكسية الإلكترونية.....
١٣	٣٤	٦- النتيجة.....

أولاً - مقدمة

١ - ترد خلفية هذا العمل الذي يضطلع به الفريق العامل الأول (المعني بالإشتراء) بشأن تنقيح قانون الأونسيترال النموذجي لاشرء السلع والإنشاءات والخدمات (المشار إليه فيما يلي باسم "قانون الأونسيترال النموذجي للإشترء" أو "القانون النموذجي")^(١) في الفقرات ١ إلى ٥ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.34 التي قدّمت إلى الفريق العامل لكي ينظر فيها في دورته السابعة.

٢ - وكان الفريق العامل قد نظر، في دورته السادسة، في أمور منها استخدام المزادات العكسية الإلكترونية في الإشترء العمومي. وقد أدرك حقيقة المزادات العكسية الإلكترونية وأكد استعداداه للنظر في مدى ملاءمة وضع أحكام تيسر الاستخدام الاختياري للمزادات العكسية الإلكترونية في القانون النموذجي. بيد أنه قبل اتخاذ قرار نهائي حول هذه المسألة. اتفق الفريق العامل على أنه سيكون من المفيد الحصول على مزيد من المعلومات عن الاستخدام العملي للمزادات العكسية الإلكترونية في البلدان التي أخذت بها. وطلب إلى الأمانة تقديم تلك المعلومات على شكل دراسة مقارنة للتجارب العملية (الفقرة ٥٤ من الوثيقة A/CN.9/568).

٣ - وقد أعدت هذه المذكرة تلبية لذلك الطلب. وهي تتضمن مقارنة بين لوائح المزادات العكسية الإلكترونية في البلدان التي أجريت فيها دراسات استقصائية من مختلف مناطق العالم. ولا تتناول هذه المذكرة إلاّ لوائح الإشترء العمومي التي تتناول المزادات العكسية الإلكترونية على وجه التحديد. وهي لا تشمل مجالات القانون الأخرى ذات الصلة بالمزادات العكسية الإلكترونية، مثل قانون المنافسة أو القواعد المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. وللإطلاع على تحليل الجوانب التجارية الإلكترونية للإشترء العمومي، انظر مذكرات من الأمانة (A/CN.9/WG.I/WP.34 و Add.1 و Add.2).

ثانياً - ملاحظات عامة

ألف - تعريف "المزاد العكسي الإلكتروني"

٤ - يمكن تعريف المزاد العكسي الإلكتروني بأنه مناقصة علنية دينامية آنية تتم بالإتصال الحاسوبي المباشر بين هيئة مشتريّة وعدد من الموردّين الذين يتنافسون للفوز بالعقد عن طريق تقديم عروض أدنى سعراً بصورة متتالية خلال فترة زمنية مقرّرة.^(٢) وتستخدم المزادات

العكسية الإلكترونية في القطاعين الخاص والعام على السواء. وتؤثر الطريقة التي تجري بها الحكومة مشترياتها في شكل المناقصات العلنية الإلكترونية في الإشتراء العمومي.

٥- ويعكس مزاد البيع التقليدي الذي يشترك فيه بائع واحد ومشترون عديدون، والذي يقدّم فيه المشترون عروضاً للحصول على حق الشراء وتستخدم الجهة البائعة قوى السوق لحفز المشتريين على رفع سعر الشراء؛ أمّا في المزاد العكسي، فهناك مشتر واحد وبائعون عديدون: فيبيّن المشتري ما يحتاج إليه ويقدم الموردون عروضاً أدنى سعراً بصورة تدريجية للفوز بحق التوريد. وفي هذه الحالة، يستخدم المشتري قوى السوق لحفز الموردّين على خفض أسعارهم. ويفيد تحليل اقتصادي بأنه لا فرق في النتائج بين شكلي^(٣) المزاد التقليدي والمزاد العكسي. وقد استخدم الشكلان للأغراض الحكومية؛ فالمزادات في الشكل التقليدي تستخدم في كولومبيا لبيع الموجودات الحكومية،^(٤) وتستخدم في الشكل العكسي في الأرجنتين^(٥) والبرازيل^(٦) وكوستاريكا^(٧) لشراء منتجات تحتاج إليها الحكومة. وفي الحالة الأخيرة، أي الإشتراء العمومي الفعلي، لا يمكن أن يستخدم إلا شكل المزاد العكسي بحيث يتنافس موردون أو مقاولون عديدون فيما بينهم للفوز بالعقد العمومي.

باء- مدى استخدام المزادات العكسية الإلكترونية

٦- يتقرّر مدى الاستخدام إلى حدّ كبير وفقاً لمدى النشاط التجاري الإلكتروني في الاقتصاد عموماً. ففي البلدان التي أصبحت فيها التجارة الإلكترونية قاعدة، يوجد اتجاه قوي لاستخدام المزادات العكسية الإلكترونية في الإشتراء العمومي. أمّا البلدان التي كانت سبّاقة في تطبيق المزادات العكسية الإلكترونية على الإشتراء الحكومي فتشمل بصورة خاصة أستراليا^(٨) والبرازيل^(٩) وكندا وفرنسا وسنغافورة وتايلند والمملكة المتحدة^(١٠) والولايات المتحدة^(١١). ويوجد اتجاه قوي للأخذ بالمزادات العكسية الإلكترونية في عدد من البلدان، بما فيها بلدان مختلفة في آسيا وأوروبا الوسطى والشرقية وبعض البلدان في أمريكا اللاتينية.^(١٢) ويتدعم هذا الاتجاه بمبادرات على الصعيدين الدولي والإقليمي، ولا سيّما من المصارف الائتمانية المتعدّدة الأطراف^(١٣) ومنظمة التجارة العالمية.^(١٤) بيد أن بلدانا عديدة لم تأخذ بعد بالمزادات العكسية الإلكترونية في اشترائها العمومي لأسباب مختلفة.

جيم- المنافع والشواغل

٧- يرى بعض المحلّلين أن للمزادات العكسية الإلكترونية، إذا استخدمت على الوجه الصحيح، إمكانية تحسين الحصول على مقابل مجز^(١٥) والتخصيص الكفؤ للموارد^(١٦)

والشفافية في عملية إرساء العقود.^(١٧) ولوحظ أيضا أنها يمكنها جعل الوصول إلى النظم الحكومية أيسر وأبسط وتمكين الحكومات من مواكبة التغيرات في مجال التكنولوجيا والممارسات التجارية والأسعار الموجودة في القطاع الخاص وكسب معرفة أفضل بالسوق وفتح أسواق العروض الحكومية أمام الموردّين الذين لم يتمكّنوا من الوصول إليها في السابق.^(١٨) وقد جرى في توجيهات الاتحاد الأوروبي التي سنّت أخيرا في مجال الإشتراء العمومي^(١٩) الاعتراف بما للمزادات العكسية الإلكترونية من امكانية ممارسة تأثير إيجابي على المنافسة، ولا سيّما في القضاء على أنماط الشراء التفضيلي في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولوحظ أيضا أن استخدام المزادات العكسية الإلكترونية يخفّض عدد العقود التي تُرسى بالطرق غير التنافسية.^(٢٠)

٨- ويتفق معظم المحلّلين على أن المزادات العكسية الإلكترونية ناجحة فيما يتعلق بالبضائع والخدمات التي يمكن تحديدها بوضوح والتي يمكن تحديد معاييرها غير السعرية كميًا والتي تكون فيها تكاليف الإبدال (مثل استبدال الموردّين) مقبولة والتي توجد لها أسواق تنافسية. وفي المقابل، يعتبر أنه فيما يتعلق بالمنتجات المتفرّدة التي تكون فيها النوعية أهم من الثمن وفيما يتعلق بالأصناف الاستراتيجية التي تكون فيها علاقات الموردّين التحالفية حاسمة، لا تكون المزادات العكسية الإلكترونية ملائمة.^(٢١)

٩- ولكي تؤدّي المزادات العكسية الإلكترونية وظيفتها على الوجه الصحيح، ينبغي أن تتوفر تكنولوجيا متقدّمة وقدرات تشغيلية وبُنى تحتية قانونية ورقابية ونظم تتيح تقديم العروض وفتحها إلكترونيا وتضمن أمن العملية وموثوقيتها وامكانية الوصول إليها. ويمكن لتكاليف التنفيذ، ولا سيّما فيما يتعلق بتصميم البرمجيات الملائمة أو مواءمة البرمجيات الجنيصة للأحوال المحلية، أن تكون كبيرة ومصدر قلق، خاصة إذا لم تكن التكاليف متناسبة مع قيمة الإشتراء أو لم يكن استخدام المزادات العكسية الإلكترونية واسع النطاق بحيث يكفل بأن يغطي النظام تكاليفه على المدى الطويل. وأُعرب عن قلق آخر وهو أنه، في البلدان التي يكون فيها استخدام الإنترنت ضئيلا وتشارك فيه بصورة متفاوتة جهات ذات مستويات دخل مختلفة، قد يكون للمزادات العكسية الإلكترونية أثر تمييزي على الموردّين وفقا لإمكانية وصولهم إلى التكنولوجيا الجديدة ولنوعية الوصلة.

١٠- وفي بعض البلدان التي أُخذ فيها بالمزادات العكسية الإلكترونية، أُعرب عن القلق من أن هذه المزادات العكسية، بالنسبة لبعض أنواع الإشتراء على الأقل، نادرا ما توفرّ منافع تعادل منافع إجراءات الانتقاء المعترف بها حاليا. مثال ذلك أنه رئي أنّها: (أ) لا تكفل أدنى سعر موثوق به واستجابي^(٢٢) واستمرار الوفورات في المزادات العكسية الإلكترونية

اللاحقة؛^(٢٣) و(ب) تنطوي على تكاليف خفية قد تبطل أثر أي وفورات تحققت من عملية المناقصة العلنية نفسها؛^(٢٤) و(ج) قد تشجّع على تقديم عطاءات متهوّرة ومن ثمّ تزيد من خطر تقديم عطاءات منخفضة السعر إلى حدّ غير عادي؛^(٢٥) و(د) لا تتناول العوامل غير السعرية بصورة كافية، مثل نوعية الأداء والعلاقات بين المشتري والمورّد؛^(٢٦) و(هـ) تسبّب تضاربا في المصالح بين الجهات الفاعلة في السوق، مثل شركات البرمجيات^(٢٧) و"صانعي السوق" أو "مشغلي السوق الإلكترونية"؛^(٢٨) و(و) أكثر عرضة للسلوك التواطئي من قبل مقدّمي العطاءات مما هي في العمليات التقليدية لتقديم العطاءات، ولا سيّما في المشاريع التي تميّز بعدد صغير من مقدّمي العطاءات أو في التقديم المتكرّر للعطاءات التي تشترك فيها نفس المجموعة من مقدّمي العطاءات؛^(٢٩) و(ز) ذات آثار سلبية على السوق، بما في ذلك الأثر غير التنافسي^(٣٠) وذات أثر سلبي على الابتكارات التقنية والممارسات الابتكارية.^(٣١) وبالإضافة إلى ذلك، يشكك بعض المحلّلين في شرعية هذا الأسلوب في ضوء تعارض الخصائص المتأصلة فيه مع مبادئ وممارسات الإشتراء التقليدية، مثل القواعد التي تمنع إفشاء المعلومات عن العطاءات الأخرى^(٣٢) أو المفاوضات السابقة للإفقال أو البحث عن أدنى العروض.^(٣٣)

١١ - وجرى التسليم بأن معظم المشاكل الناشئة عن استخدام المزادات العكسية الإلكترونية في الإشتراء العمومي، بما في ذلك إمكانية خطر الإفراط في الاستخدام، يمكن تخفيفها إذا وضعت لوائح كافية موضع التنفيذ. بيد أن العملية الرقابية كانت بطيئة^(٣٤) حتى في البلدان التي تستخدم المزادات العكسية الإلكترونية في الإشتراء العمومي منذ بعض الوقت. وبصرف النظر عن الإشتراء العمومي، تطرح المزادات العكسية الإلكترونية المسائل المتعلقة بالمنافسة والإدارة الرشيدة التي تتطلّب معالجة في إطار فروع القانون ذات الصلة.

ثالثا- الإطار والممارسة التنظيميين فيما يتعلق باستخدام المزادات العكسية الإلكترونية في الإشتراء العمومي: دراسة مقارنة

ألف- مدى التنظيم

١٢ - على الصعيد الدولي، لا يوجد تنظيم محدّد للمزادات العكسية الإلكترونية. فالصك الدولي الأكثر تحديدا للإشتراء الشامل، وهو اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالإشتراء الحكومي، لا يتناول المزادات العكسية الإلكترونية.^(٣٥)

١٣ - وإذا ما استُثنت توجيهاً الاتحاد الأوروبي الجديدة المؤرّحة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤،^(٣٦) لا توجد صكوك إقليمية تنظّم استخدام المزادات العكسية الإلكترونية. ولم

يوضع أسلوب الإشتراء بالمزاد العكسي الإلكتروني في الاعتبار عند صوغ توجيهات الاتحاد الأوروبي الحالية في مجال الإشتراء العمومي.^(٣٧) وتشتمل توجيهات الاتحاد الأوروبي الجديدة المتعلقة بالإشتراء، والتي يتعيّن على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنفيذها بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦،^(٣٨) على حكم محدّد يتعلق بالمزادات العكسية الإلكترونية.^(٣٩)

١٤ - وعلى الصعيد الوطني، لا تقوم إلاّ قلة من البلدان، من بينها النمسا^(٤٠) والبرازيل^(٤١) وفرنسا^(٤٢) وبعض بلدان أوروبا الشرقية^(٤٣) بتنظيم استخدام المزادات العكسية الإلكترونية في الإشتراء العمومي. وفي معظم الحالات، توجد أحكام مؤاتية في التشريعات بينما الجوانب التفصيلية، كآليات إجراء المزاد العكسي الإلكتروني، يجري تناولها في اللوائح التنفيذية. ومع أن المزادات العكسية الإلكترونية مرتبطة بالتجارة الإلكترونية، لا توجد أحكام محدّدة بشأنها في الصكوك القانونية التي تنظّم التجارة الإلكترونية. وبدلاً من ذلك، يُنظّم الأمر عن طريق قانون ولوائح عامة للإشتراء العمومي أو، في بعض الحالات، عن طريق تشريع بشأن المزادات العكسية الإلكترونية بالتحديد.^(٤٤)

١٥ - وفي بعض البلدان الآسيوية التي تنظّم المزادات العكسية الإلكترونية، يوجد التنظيم بصورة رئيسية على مستوى الحكومات المحلية أو الوزارات. ففي الصين، اعتمد عدد من الحكومات المحلية^(٤٥) لوائح بشأن مناقصات الإشتراء العمومي بالإتصال الحاسوبي المباشر، بينما في سنغافورة، تُنظّم المسألة عن طريق مستندات داخلية خاصة بميثاق الإشتراء.^(٤٦)

١٦ - وفي بعض البلدان، مثل أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، تستخدم المزادات العكسية الإلكترونية دون وجود لوائح ملزمة. وتتوفّر المبادئ التوجيهية التنظيمية المركزية في أستراليا^(٤٧) والمملكة المتحدة^(٤٨) بينما في الولايات المتحدة^(٤٩) تتقرّر الإجراءات على العموم على أساس كل وكالة على حدة وأحياناً على أساس كل عملية إشتراء بمفردها.^(٥٠) وتعمل بعض البلدان الأخرى بمقتضى قوانين تجريبية بغية السماح للمشاريع النموذجية لإجراء مزادات عكسية إلكترونية واقعية.^(٥١)

باء - شروط الاستخدام

١ - الشروط العامة

١٧ - يخضع اللجوء إلى المزادات العكسية الإلكترونية عادة لمبادئ الإشتراء الحكومي العامة. وتنطبق أيضاً أحكام الاتفاقات الدولية، بما فيها الاتفاقات الإقليمية والثنائية التي ينشر بموجبها مبدأ حرية حركة البضائع والخدمات.^(٥٢)

١٨- والشروط العامة الأخرى المفروضة، كالواردة في توجيهات الاتحاد الأوروبي الجديدة مثلا، تنص على أنه لا يجوز للسلطات المتعاقدة أن تلجأ إلى المزادات العكسية الإلكترونية على نحو غير ملائم أو أن تستخدم المزادات العكسية الإلكترونية بشكل يغير موضوع العقد، حسبما وُضع من أجل تقديم العطاءات في إشعار العقد المنشور وحُدّد في المواصفات.^(٥٣) وفي لوائح أخرى، يتعيّن ألاّ تستخدم المزادات العكسية الإلكترونية إلاّ عندما يكون لإجرائها "معنى تجاريا معقولاً".^(٥٤)

١٩- وعلى الرغم من أن أمن وسلامة البيانات يجري تناولها في السياق الأوسع لاستخدام وسائل التخاطب الإلكترونية في عملية الإشتراء (انظر الوثيقتين A/CN.9/WG.I/ WP.34 و Add.1)، تعيد بعض اللوائح القائمة التأكيد على تلك المبادئ في سياق المزادات العكسية الإلكترونية. وتُفرض مسؤوليات محدّدة في هذا الصدد على مقدّمي الخدمات^(٥٥) ومقدّمي العروض^(٥٦) المتعلقة بالمزادات العكسية الإلكترونية.

٢- القيود المفروضة على الأشياء التي هي موضوع المزادات العكسية الإلكترونية

٢٠- على الرغم من أنه يمكن أن يكون هناك حد مالي مفروض في بعض اللوائح^(٥٧) فيما يتعلق باستخدام المزادات العكسية الإلكترونية، فإنه يُسمح عادة باستخدام المزداد العكسي الإلكتروني بغض النظر عن قيمة الإشتراء.^(٥٨) ومن الشائع أكثر جعل استخدام المزادات العكسية الإلكترونية مقتصرًا على أنواع معيّنة من المشتريات. وهناك ميل عام في الممارسة الدولية إلى حصر استخدام وسيلة الإشتراء هذه في البضائع ذات المواصفات الموحّدة وبعض الأنواع البسيطة من الخدمات. وتعتبر السلع، مثل الوقود ومعدات تكنولوجيا المعلومات القياسية واللوازم المكتبية ومنتجات البناء الأولية، أمثلة على الأصناف التي يمكن اشتراؤها بصورة ملائمة عن طريق المزادات العكسية الإلكترونية.^(٥٩) ويتمثّل موقف المصارف الائتمانية المتعدّدة الأطراف أيضا في أن المزادات العكسية الإلكترونية ينبغي ألاّ تستخدم إلاّ فيما يتعلق بالسلع.

٢١- وفي أستراليا، على سبيل المثال، يُقتصر استخدام المزادات العكسية الإلكترونية على المنتجات أو السلع التي لا يوجد فيها عنصر قيمة مضافة أو عنصر خدمة أو التي يكون فيها ذلك العنصر ضئيلا، وعلى منتجات مناسبة لديها الخصائص التالية: مواصفات صارمة جدا وواضحة وتكفل التجانس، وسوق تنافسية يشكّل السعر فيها معيارا أوليا للانتقاء، وليس لها أي تأثير أو لها تأثير محدود يتأتى عن التكاليف أو العوض المستحقّة على مدى عمر المنتجات، ولا تتضمّن خدمات أو منافع إضافية محدّدة في المطلوبات.^(٦٠) وفي فرنسا، يؤذّن

بالمزادات العكسية الإلكترونية من أجل شراء لوازم قياسية.^(٦١) وتبيّن لائحة تنفيذية كذلك أن اللوازم القياسية هي التي لا توجد لها مواصفات فردية.^(٦٢) وفي بولندا، يقتصر استخدام المزادات العكسية الإلكترونية على الإشتراء الذي تكون فيه الأشياء التي هي موضوع العقد تشتمل على لوازم ذات معايير نوعية محدّدة^(٦٣) ومتاحة بصورة عامة.

٢٢ - وفي بعض البلدان، كالبرازيل،^(٦٤) مثلاً، يُسمح باستخدام المزادات العكسية الإلكترونية لاقتناء خدمات بسيطة.

٢٣ - وتوجد في بعض الولايات القضائية كالبرازيل^(٦٥) ورومانيا^(٦٦) قوائم توضيحية بالبضائع والخدمات التي يمكن اشتراكها باستخدام المزادات العكسية الإلكترونية. بيد أن الحكومة الاتحادية في البرازيل تنظر في الاستعاضة عن القائمة القطعية بتعريف ما يجوز اشتراكه مما يزيل الحاجة إلى تحديث القائمة بصورة دورية لدى ظهور سلع جديدة.^(٦٧)

٢٤ - وتُستثنى الإنشاءات عادة من المزادات العكسية الإلكترونية.^(٦٨) ففي بعض البلدان، مثل كندا والولايات المتحدة، أُعرب بصورة خاصة عن شواغل بالغة إزاء استخدام المزادات العكسية الإلكترونية فيما يتعلق باقتناء الإنشاءات.^(٦٩) وفي بعض الولايات في الولايات المتحدة، مثل بنسلفانيا وكانزاس، تحظر لوائح الإقتناء صراحة إقتناء عقود الإنشاءات من خلال المزادات العكسية الإلكترونية.^(٧٠) بيد أنه لوحظ أن بعض أشغال الإنشاءات والخدمات (مثل صيانة الطرق) يجوز اشتراكها على نحو مناسب بواسطة المزادات العكسية الإلكترونية. وفي النمسا، على سبيل المثال، يمكن استخدام المزادات العكسية الإلكترونية لاقتناء إنشاءات نموذجية.^(٧١) وبمقتضى توجيهات الاتحاد الأوروبي الجديدة، يمكن إقتناء أي مشتريات بواسطة المزادات العكسية الإلكترونية إذا تمّ الوفاء بشروط معيّنة. وتحذف التوجيهات صفة "نموذجية"، التي يسود استخدامها في لوائح أخرى، في وصف المشتريات التي يجوز اشتراكها بواسطة المزادات العكسية الإلكترونية.^(٧٢) وبدلاً من ذلك، تنص التوجيهات على أنه يمكن استخدام المزادات العكسية الإلكترونية فيما يتعلق بأي مشتريات (إنشاءات أو لوازم أو خدمات) شريطة أنه "يمكن تحديد المواصفات بدقة" كما هي الحال في اللوازم المتكرّرة. وتُستثنى صراحة^(٧٣) الإنشاءات أو الخدمات "الفكرية" مثل تصميم الإنشاءات.

٢٥ - وفي الولايات المتحدة، تفرض القيود على أساس الحالة على حجم ونوع الإقتناء الذي يمكن أن يخضع لمزاد عكسي إلكتروني. ورأى بائع واحد على الأقل لخدمات المزادات العكسية الإلكترونية أن المزادات العكسية الإلكترونية مناسبة في طائفة واسعة من عمليات

الإشتراء،^(٧٤) وحثت هيئة إشراف تابعة للجيش الأمريكي بصورة مماثلة على جعل استخدام المزادات العكسية الإلكترونية ملائمة لمجموعة واسعة جدا من المشتريات.^(٧٥) أما هيئة تابعة للبحرية الأمريكية تؤيد المزادات العكسية الإلكترونية فقد أتتعت نهجا مختلفا، إذ رأت أن هذه المزادات العكسية ملائمة في الظروف التالية الأكثر تحديدا: (أ) ينبغي أن تكون المشتريات ذات كمية كبيرة ومحددة بوضوح وعالية القيمة؛ و(ب) يجب أن تكون الأصناف المراد حيازتها محددة تحديدا تاما وصحيحا؛ و(ج) يتوقع أن يوافق مورّدان اثنان أو أكثر على المشاركة في العملية؛ بيد أن الصنف الذي لا يوجد له إلاّ مصدران موافق عليهما للتوريد قد لا يكون الصنف المناسب لأن عامل العُقلية قد لا يتوفّر خلال المزادات العكسية الإلكترونية؛ و(د) يتوفّر وقت كاف للقيام بالإشتراء باستخدام المزااد العكسي الإلكتروني (ولا سيّما من أجل تدريب المورّدين وإجراء التسعير الدينامي الملائم).^(٧٦)

٣- طرق استخدام المزادات العكسية الإلكترونية في إجراءات الإشراف

٢٦- تنص اللوائح على طريقتين لاستخدام المزادات العكسية الإلكترونية، إمّا كطريقة إشراف قائمة بذاتها أو كمرحلة اختيارية في طرائق الإشراف الأخرى.^(٧٧) ويجري الأخذ بالنهج الأخير في توجيهات الاتحاد الأوروبي الجديدة^(٧٨) وفي أستراليا^(٧٩) وبعض بلدان أوروبا الشرقية^(٨٠) وفرنسا^(٨١) وسنغافورة^(٨٢) والولايات المتحدة.^(٨٣) وفي معظم هذه الحالات، يمثّل المزااد العكسي الإلكتروني المرحلة الأخيرة السابقة لمنح العقد العمومي.^(٨٤) وليس الوضع كذلك بالضرورة في الولايات المتحدة حيث ينتج عن المزااد العكسي الإلكتروني العادي تحديد ترتيب مقدّمي العروض على أساس السعر فحسب؛ ويجري اختيار العرض الفائز بعد مرحلة المزااد العكسي الإلكتروني عندما يجري تقييم نتائج المناقصة العلنية بواسطة معايير غير سعرية.

٢٧- وفي بعض الولايات القضائية، مثل النمسا والبرازيل والصين وبولندا، يمثّل المزااد العكس الإلكتروني إجراء^(٨٥) واضحا لمنع العقد. وفي تلك الحالات، يمكن إجراء المزادات العكسية الإلكترونية في السوق الحرة مع جميع المورّدين، كما في البرازيل، أو مع عدد محدود من المورّدين الذين جرى الاختيار الأولي والإثبات المسبق للأهلية بشأهم، كما في النمسا (انظر الفقرتين ١٣ و ١٤ من الوثيقة (A/CN.9/WG.I/WGP.35/Add.1).

٤ - معايير التقييم وإرساء العقود

٢٨ - اعتمادا على المعايير المأذون بها لمنح عقد تم الحصول عليه من خلال مزادات عكسية إلكترونية، يوجد نظامان: مزادات عكسية تستند إلى السعر الأدنى وحده ومزادات عكسية تسمح بمعايير إضافية.

٢٩ - وفي النظم التي يكون فيها السعر هو المعيار الوحيد المسموح به لمنح العقد، كما في البرازيل والصين وبولندا،^(٨٦) تكون متطلبات النوعية محدودة وتُدرج في وثائق المناقصة باعتبارها الحد الأدنى من متطلبات الأهلية وتؤدي، إذا ما جرى الوفاء بها، إلى وضع المورد على قدم المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري في البرازيل، تحديد متطلبات نوعية البضائع التي يجري اشتراؤها عندما تُدرج البضائع والخدمات في فهرسي (كتالوجي) المواد والخدمات (CATMET و CATSERVE).^(٨٧) وفي الصين، تقيّم بعض متطلبات النوعية، مثل القدرة على توفير الخدمة الجيدة النوعية بعد البيع والصيانة التقنية الكاملة، لدى طلب الانضمام إلى نظام مناقصات المشتريات العمومية بالاتصال الحاسوبي المباشر الذي لا يمكن بدونه الاشتراك في المزادات العكسية الإلكترونية.^(٨٨) وتراعى جوانب النوعية أيضا في حالة تعادل الأسعار عندما يجري انتقاء مورّد يتمتع بمصدقية أعلى.^(٨٩)

٣٠ - وفي المقابل، يسمح القانون النمساوي بمعايير أخرى غير السعر لإرساء العقود. وهو يميّز بين نوعين من المناقصات العلنية: المزادات العكسية الإلكترونية البسيطة التي يكون السعر فيها هو المعيار الوحيد لإرساء العقود؛ وأنواع أخرى من المزادات العكسية الإلكترونية التي تمنح فيها العقود للعرض "الأفضل" تقنيا وماليا على أساس تقييم جميع معايير إرساء العقود المنصوص عليها في وثائق العطاء.^(٩٠) وفي الحالة الأخيرة، تحدّد الهيئة المشتريّة أجزاء العطاء التي يتعيّن أن يشملها المزاed العكسي الإلكتروني، وهي الأجزاء التي لا يمكن أن يتمثّل أي تباين بشأنها إلاّ بالأرقام أو ببارامترات الكميّة. ويُستدل من أحكام القانون أن جميع المعايير التي لا تخضع للمزاed العكسي الإلكتروني يتعين تقييمها قبل المناقصة العلنية.^(٩١) وتبيّن الهيئة المشتريّة، في وثائق العطاء، جميع معايير إرساء العقود التي يُعتمزم استخدامها ضمن إطار قاعدة رياضية ووفقا لترتيب الأهمية المعطى لها. وفي سياق المزاed العكسي الإلكتروني، يحدّد ترتيب كل مشترك ووفقا للعروض الجديدة المحسوبة باستخدام تلك القاعدة.

٣١ - وتوجد أحكام ذات مفعول مماثل في توجيهات الاتحاد الأوروبي الجديدة. فالمزادات العكسية الإلكترونية يمكن أن تستند إلى الأسعار وحدها عندما يمنح العقد لأقل سعر؛ أو على الأسعار و/أو على القيم الجديدة لخصائص العطاء المبيّنة في المواصفات إذا كان من

المقرّر منح العقد لأفضل عطاء من الناحية الاقتصادية.^(٩٢) وكما هي الحال في النمسا، لا يمكن أن تكون موضوع المزادات العكسية الإلكترونية^(٩٣) إلاّ الخصائص القابلة للتحديد كمّيًا والتي يمكن التعبير عنها بأرقام أو بنسب مئوية. بيد أنه على النقيض من النظام النمساوي، يتعيّن في نظام الاتحاد الأوروبي، تقييم جميع خصائص العطاء، القابلة وغير القابلة للمناقصة العلنية، قبل إجراء المناقصة العلنية وفقا لترجيحاتها النسبية.^(٩٤) وتعلن نتيجة التقييم الكامل لكل مقدّم عطاء قبل المزاد العكسي الإلكتروني في الدعوة إلى المناقصة العلنية. وتبيّن الدعوة أيضا القاعدة الرياضية^(٩٥) المقرّر استخدامها في المزاد العكسي الإلكتروني لتقرير الترتيب الآلي على أساس الأسعار الجديدة و/أو القيم الجديدة المقدّمة (انظر الفقرة ١٧ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.35/Add.1).

٣٢- وفي الولايات المتحدة، تتقرّر معايير إرساء العقود على أساس مخصّص الغرض. ومن المعتاد أن تقتصر المزادات العكسية الإلكترونية على السعر فحسب (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه).

٥- نماذج المزادات العكسية الإلكترونية

٣٣- اعتمادا على أي معايير للتقييم يجري تقديرها وموعدها، تستخدم الجهات المشترية عمليا ثلاثة نماذج لإجراء المزادات العكسية الإلكترونية:

- النموذج ١- الذي تقدّم فيه، من خلال المزاد العكسي الإلكتروني نفسه، جميع جوانب المناقصات التي يتعين مقارنتها لدى انتقاء الموردّ الفائز. وكثيرا ما يكون السعر الأدنى هو المعيار الوحيد لإرساء العقود في المنافسات التي تجرى بكلّيتها من خلال مزاد عكسي إلكتروني. ويعرف مقدّمو العطاءات وضعهم خلال مرحلة المزاد العكسي الإلكتروني وعند انتهائها على السواء؛
- النموذج ٢- الذي يجري فيه تقييم مسبق لجميع جوانب المناقصة أو للجوانب التي لا تخضع لمرحلة المزاد العكسي الإلكتروني فقط. فقبل مرحلة المزاد العكسي الإلكتروني، يزوّد الموردّون بمعلومات عن ترتيبهم استنادا إلى نتيجة تقييم مقدّمي العطاءات ذوي الصلة قبل المزاد العكسي الإلكتروني. وتُدرج جميع معايير التقييم وفق قاعدة رياضية، تعيد ترتيب مقدّمي العطاءات لدى تقديم كل عرض. ومن ثمّ فإنّ الموردّين يعرفون وضعهم الإجمالي خلال مرحلة المزاد العكسي الإلكتروني وعند انتهائها؛

- النموذج ٣- الذي لا يوجد فيه تقييم مسبق لأي جانب من جوانب المناقصة. وخلال مرحلة المزاد العكسي الإلكتروني، لا تكون لدى الموردّين أي معلومات إلاّ عن كيفية مقارنتهم مع منافسيهم فيما يتعلق بالمعايير الخاضعة لمرحلة المزاد العكسي الإلكتروني (السعر عادة ولكن ليس دائما). وهكذا، وعلى النقيض من النموذجين ١ و ٢، عندما تنتهي مرحلة المزاد العكسي الإلكتروني، لا يعرف الموردّون أي عطاء هو الأفضل؛ إذ يتحدّد ذلك حالما تُدرج جوانب المناقصة "غير الخاضعة للمناقصة العلنية".

٦- النتيجة

- ٣٤- من المسلمّ به بصورة عامة أنه ليست جميع أنواع الإشتراء مناسبة للمزادات العكسية الإلكترونية. والعامل الأساسي للنظر في تقرير ما إذا كان نوع معيّن من الإشتراء مناسباً للمزاد العكسي الإلكتروني هو مستوى تعقّد المنتج/الخدمة بالنسبة للإشتراء وإلى أي مستوى يمكن تحديد صحة الإشتراء، أي ما إذا كان باستطاعة الموردّين أن يفهموا المتطلّبات بسهولة أو كانت المتطلّبات غير قابلة للتحديد إلاّ سطحياً وتحتاج إلى تدخّل مبكّر من الموردّين. أمّا العوامل الأخرى التي جرى النظر فيها فهي: (أ) القيمة المتكهنّ بها للمتطلّبات بغية تقرير ما إذا كان الإشتراء جذاباً للموردّين؛ و(ب) المنافسة السوقية (ما إذا كانت شديدة بشكل يكفي لضمان مشاركة عدد كاف من الموردّين في المزاد العكسي الإلكتروني)؛^(٩٦) و(ج) إجراءات منح العقد (إلى أي مدى يمكن قياس معايير منح عقد الإشتراء كمياً). وتُقرّر تلك الاعتبارات استراتيجية الإشتراء والمناقصة العلنية.

الحواشي

- (١) للاطلاع على نص القانون النموذجي، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١٧ والتصويب (A/49/17 و Corr.1)، المرفق الأول (الذي نُشر أيضاً في حولية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، المجلد 1994:XXV منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.V.20)، الجزء الثالث، المرفق الأول. والقانون النموذجي متاح بشكل إلكتروني على موقع الأونسيترال على شبكة الانترنت (<http://www.uncitral.org/english/texts/procurem/ml-procure.htm>).
- (٢) انظر الدراسة المركّزة لمركز دراسات الإشتراء المتقدّمة (CAPS) Center for Advanced Purchasing Studies (Research)، "دور المزادات العكسية في البحث الاستراتيجي عن المصادر"، ٢٠٠٣، "Role of reverse auctions in strategic sourcing"، 2003، متاحة على <http://www.capsresearch.org/publications/pdfs-public/beall2003es.pdf>.
- (٣) انظر Soudry O., "Promoting economy: electronic reverse auctions under the EC directives on public procurement"، 2004, Journal of Public Procurement, vol. 4, No. 3, p. 345.

- (٤) القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ (متاح على http://www.secretariasenado.gov.co/leyes/L0080_93.HTM)، المادة ٢٤، البند الفرعي ٣. لدى كولومبيا أيضا نظام التعديل الدينامي للعروض الذي يشبه آلية المناقصة العلنية. وقد وضع بمقتضى المادة ٥ من المرسوم الجمهوري رقم ٢١٧٠ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (المبادئ التوجيهية التنفيذية للقانون رقم ٨٠، متاحة على موقع قسم الوثائق <http://www.contratos.gov.co>).
- (٥) Decreto delegado 1023/2001 مرسوم مؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠١ (متاح على <http://infoleg.mecon.gov.ar/txtnorma/68396.htm>)، المادة ٢٥، إجراءات الانتقاء، الفقرة (ب) تنص على استخدام المناقصات العلنية العمومية لاقتناء البضائع.
- (٦) القانون الاتحادي رقم 8.666 المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بصيغته المعدلة (النص الكامل بالبرتغالية متاح على <https://www.planalto.gov.br/> و <http://www.COMPRASNET.gov.br/legislacao/leis/lei8666.pdf>) وأضاف "المناقصة العلنية للإشتراء" (pregao) إلى طرائق الإشتراء الأخرى. وتضمن المرسوم 3.555 و 3.693 المؤرخان ٨ آب/أغسطس و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، على التوالي، قائمة بالبضائع والخدمات التي يجوز اشتراؤها بواسطة المزايدات العكسية مع اقتصارها على "السلع الأساسية" أي المنتجات المتاحة في السوق، التي لها معايير نوعية ترسيها السوق ويكون السعر فيها هو الاختلاف الوحيد.
- (٧) المرسوم No. 25038-H, Reglamento General de Contratación Administrativa، المؤرخ ٦ آذار/مارس ١٩٩٦ (متاح على <http://www1.hacienda.go.cr/proveeduria-financiera/reg%20gral%20de%20contratacion%20adva.html>)، المادة 64.1، التي يمكن بمقتضاها استخدام المناقصات العلنية لشراء المنتجات الخنيسة المعرفة في المادة 64.2 بأنها المنتجات التي تنتج رهنا بأتماط صنع عامة والتي يوزعها أربعة بائعين على الأقل، بحيث لا تكون للآليات التعاقدية أو النوع أو المورد أهمية فيما يتعلق بالوفاء بالمتطلبات. وبمقتضى المادة 64.6، تقدم العروض شفهيًا وشخصيًا أمام جميع مقدمي العروض المعتمدين.
- (٨) لدى أستراليا إطار وطني متكامل للإشتراء الإلكتروني منذ أيار/مايو ١٩٩٩ (انظر "Framework for national cooperation on electronic commerce in government procurement" متاح على <http://www.apcc.gov.au/docs/NationalECFramework.pdf>) ويتألف هذا الإطار من مبادرات الكومنولث التي وضعت لترويج الإشتراء الإلكتروني. وقد أنشأت حكومات الولايات أيضا مراكز تجارية لتشجيع قبول الإشتراء بإتصال الحاسوبي المباشر وأنشأت بوابات إتصال حاسوبي مباشر خاصة بها من أجل الإشتراء الإلكتروني، بما فيها نيو ساوث ويلز (<http://www.cpsec.nsw.gov.au/e-procurement/links.htm>) وفكتوريا (http://www.ec4p.dtf.vic.gov.au/domino/web_notes/ec4p/ec4p.nsf/frameset/EC4P?OpenDocument) وكوينزلاند (http://www.qgm.qld.gov.au/prc/English/prc_intro.htm).
- (٩) في البرازيل، استحدثت المزايدات العكسية الإلكترونية في الإشتراء العمومي بالمرسوم رقم 3.697 المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠١، كان ما نسبته ٣,٢ في المائة من مجموع كمية البضائع والخدمات التي اشترتها الحكومة الاتحادية قد اشترى بواسطة المزايدات العكسية الإلكترونية، ومن ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٣ وإلى زهاء ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٤. وCOMPRASNET (www.comprasnet.gov.br) هو الموقع الشبكي الخاص بالإشتراء الحكومي الإلكتروني التابع للحكومة الاتحادية في البرازيل. وقد استُكمل بالموقع OBRASNET (<http://www.obrasnet.gov.br/>) الذي يشمل على قاعدة بيانات بالتكاليف وتقارير مرحلية عن الإنشاءات والصور والمواد المتعلقة بالإنشاءات المدنية التي تنفذها الحكومة الاتحادية، استنادا إلى المعلومات المتاحة من ديوان المحاسبة الوطني (National Court of Accounts, Government Housing Development Bank (CEF)) والمصرف الائتماني للإسكان الحكومي (Government Housing Development Bank (CEF)).
- (١٠) انظر الموقع الشبكي الخاص بالمكتب التجاري الحكومي في المملكة المتحدة (Office of Government Commerce (OGC)) (<http://www.ogc.gov.uk>).

- (١١) للاطلاع على معلومات عن الخبرة في الولايات المتحدة وأماكن أخرى فيما يتعلق باستخدام الحكومات للمزادات العكسية الإلكترونية، انظر <http://www.egov.vic.gov.au/Research/OnlineAuctions/auctions.htm>. وللإطلاع على مناقشة جماعية بشأن جوانب النجاح والفشل في استخدام المزادات العكسية الإلكترونية في الإشتراء في الولايات المتحدة، انظر <http://www.wifcon.com/arc/forum62.htm>.
- (١٢) فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية فإنه، على الرغم من أن نتائج الدراسة الاستقصائية تبين أنه لا يوجد، باستثناء البرازيل، أي بلد آخر في المنطقة يستخدم المزادات العكسية الإلكترونية حالياً كوسيلة لاقتناء البضائع و/أو الخدمات للقطاع العام، تقوم بعض البلدان، مثل شيلي وكوستاريكا والمكسيك، بدراسة هذه الإمكانية. ويرتبط استحداث المزادات العكسية الإلكترونية في الإشتراء العمومي بسرعة المبادرات الحكومية الإلكترونية وخاصة الإشتراء الإلكتروني الذي يتقدم بسرعة في تلك البلدان. وتتيح التشريعات الحالية بصورة عامة استخدام الوسائل الإلكترونية في الإشتراء، حتى أنها تُفرض في بعض البلدان. ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى سن تشريعات تسمح بالتحديد باستخدام المزادات العكسية الإلكترونية وتنظيم هذا الاستخدام. أما القيود القائمة فهي ذات طابع تقني ومالي وسياسي.
- (١٣) انظر بصورة خاصة بوابة الإشتراء الحكومي الإلكتروني (Electronic Government Procurement Portal) التي أنشأها مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (متاحة على <http://www.mdb-egp.org/data/default.asp>). وهي تتضمن عدداً من الوثائق التي تعدها المصارف الائتمانية المتعددة الأطراف وتستخدمها بلدان عديدة في تصميم بوابات الإشتراء الحكومي الإلكتروني، ويوفر أحد أقسام البوابة لقطة عن استخدام وجاهزية الإشتراء الحكومي الإلكتروني لدى بلدان مختلفة وعن وظائف النظام وخصائصه كما يجعل من الممكن إجراء مقارنات بين البلدان.
- (١٤) تتفاوض منظمة التجارة العالمية حالياً حول مشروع تعديلات للاتفاق المتعلق بالإشتراء الحكومي (انظر المرفق ٤ (ب) للوثيقة الختامية التي تتضمن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، المتاح على http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/gpr-94_e.pdf) سيتضمن حكماً صريحاً بشأن المزادات العكسية الإلكترونية (المادة الحادية عشرة-٣ مكرراً من مشروع النص كما هو في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. الصيغة الأصلية غير منشورة).
- (١٥) يمكن الحصول على المقابل المجزي من خلال سعر سوقي تنافسي والحصول على وفورات كبيرة في التكاليف من خلال التبادل التجاري الدينامي والآلي نتيجة لتزايد المنافسة بين مقدمي العطاءات والصلة المباشرة بين المشتري والبائع بدون أي وسيط، ووضع سلطة تحديد الأسعار بين يدي المشتري وتحويل التسعير من جامد إلى دينامي. وفي العديد من المزادات العكسية الإلكترونية التي اضطلعت بها هيئات عمومية، أبلغ عن وفورات ملموسة في التكاليف تُعزى إلى استخدام المناقصة العلنية بالاتصال الحاسوبي المباشر. انظر Stein A و "Reverse auction e-procurement: a suppliers viewpoint" Hawking P متاح على <http://ausweb.scu.edu.au/aw02/papers/refereed/stein/paper.html>. انظر أيضاً Wyld D. C و "Auction model: how the public sector can leverage the power of e-commerce through dynamic pricing"، 2000 متاح على <http://www.businessofgovernment.org/pdfs/WyldReport.pdf> و Bernert و Curran E و "Electronic procurement in the public sector: factsheet on latest developments in"، Wiegand A. و A. و "e-procurement in the EU and its Member States"، متاح على http://www.eic.ie/downloads/e_procurement.pdf وكذلك "E-procurement: cutting through the hype"، الصادر عن المكتب التجاري الحكومي، متاح على <http://www.ogc.gov.uk>.

(١٦) يُقال إن الوقت اللازم لإجراء عملية إشتراء باستخدام أسلوب المناقصة العلنية بالإتصال الحاسوبي المباشر منخفض إلى حد كبير مقارنة بعملية الاقتراحات الورقية التقليدية. ويمكن للإشتراء بالإتصال الحاسوبي المباشر أن يخفف العديد من الصعوبات والتكاليف الإدارية المرتبطة بالإجراءات العلنية التقليدية، مثل تكاليف مناولة العروض وتقييمها وتكاليف الإتصالات وحتى التكاليف التي ينفقها مقدّمو العروض المحتملون على التحسس الصناعي والتجاري قبل تقديم العروض. انظر الدراسة المركّزة "دور المزادات العكسية في البحث الاستراتيجي عن المصادر، ٢٠٠٣" الصادرة عن مركز دراسات الإشتراء المتقدّمة (انظر الحاشية (٢) أعلاه). وقد تجسّدت فعلا في بعض النصوص التشريعية الأطر الزمنية المخفضة فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة في سياق المزادات العكسية الإلكترونية. ويلاحظ، من جهة أخرى، أن هذا النمط قد يؤثر في طرائق الإشتراء الأخرى حيث قد لا يكون هناك، مع ذلك، ما يبرر خفض الأطر الزمنية المتعلقة ببعض الإجراءات.

(١٧) لاحظ بعض المحللين منافع واضحة للمناقصات العلنية فيما يتعلق شفافية عملية إرساء العقود مقارنة بإجراءات تقديم العطاءات التقليدية. وينبع هذا من أنه، في إطار إجراءات المزادات العكسية الإلكترونية، يكون الخطر الناجم عن قيام الجهة المشترية بمحاباة شركة معينة عن طريق تزويدها بالمعلومات عن العطاءات الأخرى محدودا: فالمعلومات المتعلقة بالعروض الأخرى متاحة لجميع مقدّمي العطاءات بصورة مفتوحة وبالتساوي، ويسمح لجميع مقدّمي العروض تعديل عطاءاتهم في أي وقت ضمن حدود الفترة الزمنية. ومن ثم، يمكن للمزاد العكسي الإلكتروني أن يزيد الشفافية على صعيدين: (١) المعلومات المتاحة عن العطاءات الأخرى، و(٢) توافر مراحل الإجراءات وتوافر نتيجتها لجميع مقدّمي العطاءات. انظر Soudry O. "Promoting economy: electronic reverse auctions under the EC directives on public procurement", 2004. Journal of Public Procurement, vol. 4, No. 3, p. 354. Wyld D. C., "Auction model: how the public sector can leverage the power of e-commerce through dynamic pricing", 2000. <http://www.businessofgovernment.org/pdfs/WyldReport.pdf>

(١٨) انظر الدراسة المركّزة: "دور المزادات العكسية في البحث الاستراتيجي عن المصادر"، ٢٠٠٣، الصادرة عن مركز دراسات الإشتراء المتقدّمة (انظر الحاشية (٢) أعلاه). انظر أيضا Wyld D.C. "Auction model: how the public sector can leverage the power of e-commerce through dynamic pricing", 2000. <http://www.businessofgovernment.org/pdfs/WyldReport.pdf>

(١٩) انظر Soudry O. "Promoting economy: electronic reverse auctions under the EC directives on public procurement", Journal of Public Procurement, vol. 4, No. 3, pp. 340-342. (ذكر في الدراسة الأخيرة للمفوضية الأوروبية أن الإشتراء المباشر عبر الحدود في أوروبا لا يستأثر إلا بما نسبته ٣ في المائة من مجموع عدد العروض المقدّمة من شركات بسيطة ولا يزيد على ٣٠ في المائة من التغلغل الصناعي عبر الحدود (أي استخدام الشركات الأجنبية لفروع محلية)).

(٢٠) حسبما أُبلغت الأمانة أثناء المشاورات مع الخبراء.

(٢١) انظر مثلا توجيه المكتب التجاري الحكومي، المتاح على <http://www.ogc.gov.uk/index.asp?docid=1001034>. انظر أيضا الدراسة المركّزة "دور المزادات العكسية في البحث الاستراتيجي عن المصادر" الصادرة عن مركز دراسات الإشتراء المتقدّمة (انظر الحاشية (٢) أعلاه).

(٢٢) رأيي أنه خلافا للعروض المختومة التقليدية عندما لا تكون للمتنافسين إلا فرصة واحدة لتقديم العروض، يدرك كل مقدّم عرض في المزادات العكسية الإلكترونية أنه سيكون له الخيار في تقديم عروض متتالية ويكون لديه، بالتالي، حافز ضئيل أو لا يكون لديه حافز لعرض أفضل سعر، ومن ثم قد لا يعرض أفضل سعر على الإطلاق. وهكذا، قد يكون العرض الفائز مجرد إضافة بسيطة تقل عن أدنى عرض تال لا أدنى

- عرض مسؤول واستجابي. انظر الورقة البيضاء الصادرة عن اتحاد المقاولين العاميين الأمريكيين "Reverse Auctions over the Internet: efficiency—at what cost?", 2003، متاحة على http://www.agchouston.org/content/public/pdf/cornerstone/Winter2003_Reverse_Auctions.pdf. المرجع نفسه. (٢٣)
- انظر Stec D. J و Emiliani M. L. "Aerospace parts suppliers' reaction to online reverse auctions". Supply Chain Management: An International Journal, 2004. فعلى سبيل المثال، هناك ميل إلى عدم اشراك الموردّين خلال مرحلة التصميم عندما يمكن تحقيق وفورات كبيرة وتحسينات في النوعية لمرحلة الانتاج. وعلى الرغم من الإعراب عن القلق في سياق المعاملات "B2B"، فقد يكون كذلك في سياق البيئة "B2G". وللإطلاع على ملخص للمقال وعلى نقاظة الرئيسية، وكذلك على مقالات أخرى لنفس المؤلفين بشأن المزادات العكسية الإلكترونية، انظر <http://www.theclbm.com/research.html>. (٢٤)
- للإطلاع على تحليل النهج القائمة إزاء مواجهة خطر الأسعار المنخفضة انخفاضاً غير طبيعي، بما في ذلك في المزادات العكسية الإلكترونية، انظر مذكرة من الأمانة (A/CN.9/WG.I/WP.36). (٢٥)
- يبدو أن هناك توافقاً في الآراء على أن المزادات العكسية الإلكترونية، بما تنطوي عليه من ضغط شديد وغُفل من الأسماء لغرض خفض الأسعار، لا تمثل الأداة المثلى دائماً بالنسبة للوكالات التي تسعى إلى تكوين علاقات توريد قائمة على النوعية مع أن تجمع كيريتسو ("Keiretsu") الصناعي الياباني يتجنب المزادات العكسية الإلكترونية في سلاسل التوريد التي أنشأها بعناية. انظر Choi T. Y. و Liker J. K. "Building deep supplier relationships," HARVARD BUSINESS REVIEW, December 2004, pp. 104, 106 (متاح أيضاً على <http://www.nbbc.org/builddeep.pdf>). وانظر أيضاً Stec D. J. و Emiliani M. L. على <http://www.theclbm.com/research.html>. (٢٦)
- في الولايات المتحدة، مثلاً، لوحظ أن المباشرة باستخدام المزادات العكسية الإلكترونية تُرافق مع ردّة فعل سريعة ومفاجئة من مطوّري البرمجيات الذين يبيعون الحلول المتعلقة بالمزادات العكسية الإلكترونية. انظر Yukins C. R. "Conduct of electronic reverse auctions: a comparative report on experience in the U.S. procurement system," October 2004، متوفر لدى الأمانة. وانظر أيضاً Nash R. C. و (West Group, December 2000), NASH & CIBINIC, تقرير "Reverse auctions: more thoughts"، J. vol. 14, No. 12, p. 67 (يبدو أن مسوّقي البرمجيات الحاسوبية يشنون هجوماً قويا جداً على مكاتب الإشتراء الحكومية لترويج برمجيات 'المزاد العكسي' لتقدم العروض بالإتصال الحاسوبي المباشر التي طوروها من أجل استخدامها في عالم التجارة.) (٢٧)
- تلك هي الوكالات التي توفر للمشتري خدمات مدير مناقصة علنية بغية وضع المناقصة العلنية وإدارتها وتقديم المشورة بشأن الطريقة التي ستستخدم للإشتراء. وقد تكون في وضع دقيق جداً، إذ تمثل كلا من الموردّين والمشتريين في السوق ولديها إمكانية الوصول اليهم. وقد أقرت التجربة الأوروبية بالخطر الشديد الذي يمكن أن تشكّله هذه التنازعات التنظيمية المحتملة. انظر Yukins C. R. "Conduct of electronic reverse auctions: a comparative report on experience in the U.S. procurement system," October 2004، متوفر لدى الأمانة؛ و Kelly R. و Kennedy-Loest C. "The EC competition law rules and electronic reverse auctions: a case for concern?", 2003, 12 Public Procurement Law Review, No.1, pp. 27-33. وفي الولايات المتحدة، حُفّز الانتقال إلى المزادات العكسية الإلكترونية، جزئياً على الأقل، من قبل وكالات "تنظيم المشاريع" الاتحادية التي تعرض على الوكالات الأخرى خدمات مزادات عكسية على أساس تقاضي رسم عن كل خدمة (www.buyers.gov). انظر Yukins C. R. "Conduct of" (٢٨)

electronic reverse auctions: a comparative report on experience in the U.S. procurement system, متوفر أيضا لدى الأمانة. October 2004

(٢٩) يمكن تعريف التواطؤ بأنه ترتيب فيما بين مقدمي العروض، إما صراحة أو ضمنا، بهدف تقييد المنافسة (Porter & Zona، ١٩٩٣). ويمكن أن يحدث التواطؤ في المزاد العكسي الإلكتروني عندما يعمل اثنان أو أكثر من مقدمي العروض بصورة متناسقة بغية المناورة للتأثير في الأسعار في المزاد العكسي أو عندما يستخدم أحد البائعين شركات غطاء للاشتراك في عروض زائفة ورفع سعر البيع. ونتيجة لذلك، قد تواجه السلطات التعاقدية أسعارا أعلى ويحصل أعضاء الكارتل على أرباح تفوق الأسعار التنافسية. انظر Soudry O. "Promoting economy: electronic reverse auctions under the EC directives on public procurement", 2004, Journal of Public Procurement, vol. 4, No. 3, pp. 360-363 and 366

(٣٠) انظر بصورة عامة Trepte P., "Electronic procurement marketplaces: the competition law implications," 2001, 10 PUBLIC PROCUREMENT LAW REVIEW, pp. 260-280 (مناقشة شواغل عدم المنافسة في سياق سوق الإشتراء الحكومي الإلكتروني). انظر أيضا Kennedy-Loest C. and Kelly R., "The EC competition law rules and electronic reverse auctions: a case for concern?", 2003, 12 PUBLIC PROCUREMENT LAW REVIEW, No.1, pp. 27-33 (يتحدث عن ثلاثة شواغل رئيسية حددتها المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بمدى توافق الأسواق الإلكترونية (والمزادات العكسية الإلكترونية) قياسا على ذلك) مع قواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمنافسة: تبادل المعلومات، لا سيما لأن سوق المناقصات العلنية يوفر منتدى للمتنافسين لكي يتبادلوا المعلومات الحساسة تجاريا؛ والمسائل المتعلقة بالوصول إلى المناقصة العلنية أو الاستبعاد منها (هل وجدت السوق أو المناقصة العلنية لاستبعاد بعض المنافسين أو لكي تفرض عليهم المشاركة على أساس حصري؟)؛ وتجميع القوة الشرائية (هل تيسر المناقصة العلنية أو السوق الإشتراء المشترك أو البيع المشترك من قبل مشتركين في المناقصة العلنية؟).

(٣١) لا سيما بسبب مستوى التفاصيل اللازمة عادة في مواصفات الأشياء التي هي موضوع المزادات العكسية الإلكترونية.

(٣٢) في الولايات المتحدة، تركّز جزء هام من المداومات المتعلقة بالمزادات العكسية الإلكترونية على إفشاء المعلومات التنافسية أثناء سير المزاد العكسي الإلكتروني. وينص قانون نزاهة الإشتراء على أن مسؤولي الإشتراء، حسب تعريفهم في القانون "يتعين عليهم أن لا يفشوا، بمعرفتهم، عرض مقاول أو معلومات مقترحة أو معلومات عن انتقاء المصدر قبل منح العقد الذي تعود إليه المعلومات، بخلاف ما ينص عليه القانون." (2000) 41 U.S.C. § 423(a)(1) - (2). انظر أيضا لوائح الإشتراء الاتحادية (a)4-104.3. ويسمح بالإفشاء في بعض الحالات عندما يأذن بذلك مقدم العرض (أي عندما يكون الإفشاء طوعيا). 41 U.S.C. § 423(h)(1) - (2) (2000) and FAR 15.306(e)(3). ووفقا لرأي قسم قانون العقود العمومية التابع لرابطة المحامين الأمريكيين وهو "ملاحظات على إشعار المزاد العكسي" الصادر في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، متاح على http://www.abanet.org/contract/federal/regscmm/ecommm_003.html، وافق مقدمو عروض محتملون صراحة، في المزادات العكسية الإلكترونية التي أجريت حتى الآن، على إفشاء إشعارهم بغية المشاركة في الإشتراء. لكنه يبدو أنهم كانوا سيستبعدون من المشاركة لو رفضوا، مما يجعل فعالية و"طوعية" موافقتهم عرضة للشك. انظر Yukins C. R. "Conduct of electronic reverse auctions: a comparative report on experience in the U.S. procurement system," October 2004 متوفر لدى الأمانة.

(٣٣) تديد مواعيد إقفال العروض والقدرة على إعادة تقديم الأسعار، حسيما هو مسموح به بمقتضى المزادات العكسية الإلكترونية، يمكن أن يفسر على أنهما شكل من المفاوضات السابقة للإقفال أو البحث عن

Boucher P. "Technology انظر العروض مما قد يلحق الضرر بعملية المنافسة العادلة والمفتوحة. انظر versus industry practices" متاح على

http://www.findarticles.com/p/articles/mi_qa4088/is_200302/ai_n9176581

(٣٤) انظر Yukins C. R. "Conduct of electronic reverse auctions: a comparative report on experience انظر (يفيد بأنه يبدو أنه لم يتم وضع رد قانوني معياري بشأن المسائل الناشئة عن استخدام المزادات العكسية الإلكترونية علاوة على الأحكام الميسرة" وأنه كثيرا جدا ما يجري تعااضيه في الكتابات عندما يكون استخدام المزادات العكسية الإلكترونية غير ملائم أو، على وجه التحديد، عندما ينبغي أن يُقرط مسؤولو الإشتراء في استخدام المزادات العكسية الإلكترونية).

(٣٥) انظر الحاشية (١٤).

(٣٦) التوجيه 2004/18/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ بشأن تنسيق الإجراءات المتعلقة بمنح عقود الإنشاءات العمومية وعقود التوريد العمومية وعقود الخدمات العمومية والتوجيه 2004/17/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ بشأن تنسيق إجراءات الإشتراء لدى الجهات العاملة في قطاعات الماء والطاقة والنقل والخدمات البريادية (الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي رقم L.134 الصادرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الصفحتان ١١٤ و ١١٥ على التوالي. التوجيهان متاحان على

http://europa.eu.int/comm/internal_market/publicprocurement/legislation_en.htm

(٣٧) التوجيه 92/50/EEC المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (توجيه الخدمات)، الجريدة الرسمية للجماعات الأوروبية رقم L 209 الصادرة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٢، الصفحة ١، بصيغته المعدلة بالتوجيه 97/52/EC المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الجريدة الرسمية للجماعات الأوروبية رقم L 328 الصادرة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الصفحة ١؛ والتوجيه 93/36/EEC المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (توجيه التوريد)، الجريدة الرسمية للجماعات الأوروبية رقم L 199 الصادرة في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٣، الصفحة ١، بصيغته المعدلة بالتوجيه 97/52/EC المذكور أعلاه؛ والتوجيه 93/37/EEC المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (توجيه الإنشاءات)، الجريدة الرسمية للجماعات الأوروبية رقم L 199 الصادرة في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٣، الصفحة ٥٤، بصيغته المعدلة بالتوجيه 97/52/EC المذكور أعلاه. وكثيرا ما يشار إلى هذه التوجيهات باسم "توجيهات القطاعات التقليدية". أما التوجيه 89/665/EEC المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الجريدة الرسمية للجماعات الأوروبية رقم L 395 الصادرة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الصفحة ٣٣، بصيغته المعدلة بالتوجيه 92/50 المذكور أعلاه، فيتناول الإنفاذ في تلك القطاعات.

(٣٨) انظر المادة ٨٠ (١) من التوجيه 2004/18/EC والمادة ٧١ (١) من التوجيه 2004/17/EC.

(٣٩) انظر المادة ٥٤ من التوجيه 2004/18/EC والمادة ٥٦ من التوجيه 2004/17/EC.

(٤٠) انظر القانون الاتحادي النمساوي بشأن منح عقود الإشتراء (قانون منح عقود الإشتراء لسنة ٢٠٠٢)، متاح على <http://wko.at/rp/vergabe/gesetzestextbvergg2002.pdf>

(٤١) القانون الاتحادي رقم 10.520/2002 المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ متاح على https://www.planalto.gov.br/ccivil_03/Leis/2002/L10520.htm ومستكمل بالقانون 8.666 إلى الحد الذي لا يشكّل تعارضا؛ والمراسيم 3.697/01 and 3.784/01، 3.693/00، 3.555/00، 1.094/94، والتعليمات الداخلية SAF/PR 2.050 and MARE 5 (Portarias).

- (٤٢) انظر أيضا قانون الإشتراء العمومي، المادة ٥٦ (٣) والمرسوم رقم ٢٠٠١-٨٤٦ المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.
- (٤٣) انظر مثلا، المادة ٢٥ (١) (أ) من المرسوم الحكومي الهنغاري ٢٠٠٤/١٦٧ (المجلد ٢٥)، التي ترتقي استخدام المزادات العكسية الإلكترونية؛ والمواد ٧٤-٨١ من قانون الإشتراء العمومي البولندي المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ الذي يأذن صراحة باستخدام المزادات العكسية الإلكترونية وينظمه؛ والمادة ٣٦ من القانون الحكومي الروماني رقم ٢٠ المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ التي تتناول إجراءات العرض المفتوح (يتاح المزيد من المعلومات عن إجراءات المزادات العكسية الإلكترونية على الموقع الشبكي www.e-licitatie.ro)؛ والقواعد المتعلقة بالمحتويات والشروط والعقود المتعلقة بإجراء مناقصة علنية إلكترونية في إجراءات منح العقود في سلوفينيا، التي نشرت في الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا رقم ٢٠٠٤/١٣٠ الصادرة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ("القواعد السلوفينية").
- (٤٤) انظر مثلا المرسوم البرازيلي رقم 3.697 المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ الذي أنشأ "مناقصة الإشتراء العلنية الإلكترونية".
- (٤٥) انظر التدابير المؤقتة لإدارة مناقصات الإشتراء العمومي بالاتصال الحاسوبي المباشر في مدينة نانغ (Nanning City) وإقليم جيحيانغ (Zhejiang Province) ومدينة هيفي (Hefei City) ومدينة وو كسي (Wuxi City) ومدينة جوهاي (Zhuhai City) ومدينة شنجن (Shenzhen City) وشنغهاي (Shanghai). والنص الصيني للتدابير الخاصة بشنغهاي متوفر بالصبينة وتتوفر ترجمته الانكليزية غير الرسمية لدى الأمانة.
- (٤٦) انظر مثلا المبادئ التوجيهية الادارية المتعلقة بالمزاد العلني التابع لوزارة الدفاع ("مبادئ سنغافورة التوجيهية").
- (٤٧) في أستراليا، يقتصر التنظيم الآن على الوثائق السياسية ومبادئ الإشتراء التوجيهية والأحكام القانونية الواسعة النطاق بشأن الإشتراء الإلكتروني. وتبقى نيو ساوث ويلز الولاية الوحيدة التي توفر توجيهها محددًا بشأن الموضوع. انظر مبادئ الإشتراء الحكومي التوجيهية في نيو ساوث ويلز بشأن المزادات العكسية الصادر في آذار/مارس ٢٠٠١ (متاحة على <http://www.dpws.nsw.gov.au/NR/rdoonlyres/ezac4yppqkqqzaj5qdjgerv3aj62n4ishpa3xhofh4fdl3c> <http://www.ogc.gov.uk/index.asp?docid=1001034>) ("المبادئ التوجيهية الأسترالية").
- (٤٨) في المملكة المتحدة، تقتصر القواعد المتعلقة بالإشتراء الحكومي بصورة رئيسية على قواعد قانون الاتحاد الأوروبي. واعتبرت الحكومة البريطانية أن توجيهات الاتحاد الأوروبي الحالية تفتح المجال أمام المزادات العكسية الإلكترونية في الإشتراء الحكومي وأقرت استخدامها. ومن أجل ترويج استخدام المزادات العكسية الإلكترونية في الإشتراء الحكومي، أصدر المكتب التجاري الحكومي المبادئ التوجيهية للإتصال الحاسوبي المباشر (متاحة على <http://www.ogc.gov.uk/index.asp?docid=1001034>).
- (٤٩) لم تنجح بعد المحاولات المبذولة لصوغ قواعد ملزمة، وذكر أن السبب في ذلك هو معارضة الصناعة وعدم توفر توافق في الآراء بشأن الوقت الذي ينبغي أن تستخدم فيه المزادات العكسية. انظر مثلا Turley S. L. "Wielding the virtual gavel—DOD moves forward with reverse auctions," 173 MILITARY LAW REVIEW, September 2002, pp. 1, 25-31 (مناقشة مصادر معارضة الصناعة للمزادات العكسية الإلكترونية)؛ و Yukins C. R. "Conduct of electronic reverse auctions: a comparative report on experience in the U.S. procurement system," October 2004 (معلقون عديدون في الولايات المتحدة أنه يسمح بالمزادات العكسية الإلكترونية بمقتضى لوائح الإشتراء الاتحادية FAR 15.306(e)(3) وتفسر على أساس خلفية اللوائح FAR 1.102(d)، التي تسمح بأي ممارسة للإشتراء

تتماشى مع الحكم التجاري السليم، شريطة أن تكون الممارسة متماشية مع القانون واللوائح والسوابق القانونية ولا تتناولها لوائح الإشتراء الاتحادية (FAR). انظر مثلاً Feldman S. W. "Government contract awards: negotiation and sealed bidding" § 16:18.10, "Revealing prices without permission", Whiteford "Agencies celebrated the auction prohibition's March 2004 (available on Westlaw) و "demise, as demonstrated by their use of the reverse online auction technique" وإشعاراً خاصاً من المجلس الإداري التي تنشر لوائح الإشتراء الاتحادية لعام ٢٠٠٠. بيد أن هناك شواغل، إزاء شرعية هذا الأسلوب بمقتضى قانون الولايات المتحدة. انظر، مثلاً، رأي قسم قانون العقود العمومية التابع لرابطة المحامين الأمريكيين وهو "ملاحظات على إشعار المزداد العكسي" الصادر في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، متاح على http://www.abanet.org/contract/federal/regscmm/ecommm_003.html؛ وانظر أيضاً Antonio R "Do reverse auctions violate FAR 15.307 (b)?" 24 July 2000، متاح على <http://www.wifcon.com/anallegal.htm>.

(٥٠) بالنسبة للجهة المشترية التي أقرت استخدام المزايدات العكسية الإلكترونية، ولكنها لم توفر مبادئ توجيهية مفصلة عن الوقت الذي يمكن أن تكون فيه المزايدات العكسية الإلكترونية ملائمة (أو غير ملائمة)، انظر رسالة وزارة شؤون المحاربين القدماء المؤرخة حزيران/يونيه ٢٠٠٣ والموجهة إلى مكاتب التعاقد التابعة لها، متاحة على <http://www1.va.gov/oamm/info/il03-11.pdf>.

(٥١) انظر Curran E. و Bernert A. و Wiegand A. "Electronic procurement in the public sector: factsheet on latest developments in e-procurement in the EU and its Member States", August 2004 متاحة على http://www.eic.ie/downloads/e_procurement.pdf.

(٥٢) انظر مثلاً المادتين ٢٨ و ٤٩ من معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية (متاحة على <http://europa.eu.int/abc/obj/treaties/en/entoc05.htm> وكذلك المبادئ العامة ذات الصلة بالإشتراء العمومي الواردة في اتفاق الإشتراء الحكومي الأسترالي النيوزيلندي (ANZGPA) (متاح على http://www.dfat.gov.au/geo/new_zealand/anz_cer/anzcerta_1997revised_npa.pdf).

(٥٣) انظر مثلاً المادة ٥٤ (٨) من التوجيه 2004/18/EC.

(٥٤) انظر مثلاً "المبادئ التوجيهية الأسترالية" (انظر الحاشية (٤٧) أعلاه).

(٥٥) المتطلبات هي: (أ) فصل سجلات قواعد البيانات المختلفة؛ و(ب) استحداث وتشغيل النظام من قبل هيئات ليست المستعملة النهائية للنظام وتعمل في بيئة منفصلة ولا يتوفر لها الوصول إلى بنية المستعملين النهائيين للنظام (في البرازيل)؛ و(ج) تكوين سجلات مفصلة بالمزايدات العكسية الإلكترونية؛ و(د) اثبات صحة الرسائل، بما فيها العروض، بواسطة التوقيع والتشفير الإلكتروني (انظر المادة ٧٨ من قانون الإشتراء العمومي البولندي) أو على الأعم، من خلال تحديد مفتاح تعريف وكلمة سر للوصول إلى النظام الإلكتروني (كما في البرازيل والولايات المتحدة).

(٥٦) المرسوم الفرنسي رقم 2001-846، المادتان ٤ و ٧. تتضمن بعض نظم المزايدات العكسية الإلكترونية تحذيراً موحداً لمقدمي العروض من أنه لا يجوز لهم أن يتلاعبوا بسعر المعاملة بأي طريقة أو أن يقدموا العروض بسوء نية أو أن يستخدموا الخداع في العملية أو أن يتواطأوا بقصد أو بهدف عرقلة عملية المنافسة، انظر مثلاً، التماسات العروض على www.FedBid.com.

(٥٧) انظر أيضاً الفقرة ٢٨ من قانون منح عقود الإشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢ التي تقصر استخدام المزايدات العكسية الإلكترونية على المشتريات التي تقل قيمتها (باستثناء ضريبة القيمة المضافة) عن ٤٠.٠٠٠ يورو؛ والمادة ٧٤ (٢) من قانون الإشتراء العمومي البولندي الذي يشير إلى مبلغ ٦٠.٠٠٠ يورو كحد

- أقصى. بيد أن أحد الأسس المنطقية لقصر استخدام المزادات العكسية الإلكترونية على الإشتراء المنخفض القيمة في هاتين الحالتين هو إبقاء تلك المعاملات دون العتبة المقررة من أجل تطبيق توجيهات الاتحاد الأوروبي الحالية، التي لا تتناول المزادات العكسية الإلكترونية، وهو اعتبار لم يعد ذا صلة إذ إن توجيهات الاتحاد الأوروبي الجديدة تقر إجراءات المزادات العكسية الإلكترونية.
- (٥٨) وفقا لما أُبلغت به الأمانة خلال المشاورات مع الخبراء بأن وضع حدود مالية قصوى ودنيا قد يكون ذات أثر عكسي. مثال ذلك أنه ذكر أن فرض الحد الأقصى في بولندا قد أسهم في النسبة المنخفضة في استخدام المزادات العكسية الإلكترونية في ذلك البلد، لأن المزادات العكسية الإلكترونية المنخفضة القيمة لا تتيح تعويض تكاليف إجراء المناقصة العلنية (بما في ذلك رسوم وتكاليف مقدّم الخدمة). وباستثناء عامل استرداد التكاليف، الذي قد تتضاءل الحاجة الملحة إليه بتطور التكنولوجيا المناسبة والبرامجيات والممارسة الواسعة النطاق، فإنه يجب أن تكون قيمة المشتريات بواسطة المزادات العكسية الإلكترونية كبيرة بحيث تكفي لاجتذاب المنافسة الحزبية وأن لا تكون، في الوقت نفسه، عالية بحيث تحول دون مشاركة مقدّمي عروض محتملين. وقد لا يكون من الممكن وضع حد نقدي يراعي تلك الاعتبارات لجميع أنواع الإشتراء.
- (٥٩) انظر مثلا المبادئ التوجيهية الأسترالية (انظر الحاشية ٤٧ أعلاه)؛ والمادة ٤ من التدابير المؤقتة لإدارة مناقصات الإشتراء العمومي في شنغهاي (انظر الحاشية ٤٥ أعلاه).
- (٦٠) المبادئ التوجيهية الأسترالية (انظر الحاشية ٤٧ أعلاه).
- (٦١) قانون الإشتراء العمومي، المادة ٥٦ (٣). يشير إلى "fournitures courantes".
- (٦٢) المرسوم رقم 2001-846 المؤرّخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، المادة ١.
- (٦٣) قانون الإشتراء العمومي البولندي المؤرّخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، المادة ٧٤ (٢).
- (٦٤) بمقتضى المادة ١ من القانون رقم 10.520 المؤرّخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢، لا يمكن استخدام المناقصات العلنية إلا للبيئات والخدمات "العادية"، المعرفة بأنها تلك التي يمكن تحديد نوعيتها ومعايير أدائها بشكل موضوعي ودقيق وفقا لمواصفات معيارية تستخدم في السوق.
- (٦٥) للاطلاع على القائمة الكاملة، انظر مرفق المرسوم 3.784 المؤرّخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، الذي عدّل القوائم الواردة في المرسومين 3.555 و 3.693. وتقتصر القائمة على الإشتراء الذي تقوم به هيئات اتحادية. ويجوز للولايات والبلديات أن تصدر لوائح خاصة بما بشأن هذا الموضوع.
- (٦٦) انظر www.e-market.e-licitatie.ro.
- (٦٧) وفقا لما أُبلغ الخبراء الأمانة به.
- (٦٨) اللوائح البرازيلية لا تذكر الإفشاءات في قائمة الأصناف التي يجوز اشتراؤها من خلال المزادات العكسية الإلكترونية. ووفقا للمبادئ التوجيهية الأسترالية (انظر الحاشية ٤٧ أعلاه) كذلك، يتعين اقتصار المزادات العكسية الإلكترونية على إشتراء المنتجات أو السلع فحسب.
- (٦٩) نشرة خاصة صادرة عن الرابطة الكندية للإنشاء، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، متاحة على <http://www.cca-acc.com/news/committee/rag/rag-owner.pdf>.
- (٧٠) انظر الورقة البيضاء الصادرة عن اتحاد المقاولين العاميين الأمريكيين "Reverse auctions over the Internet: efficiency—at what cost?", 2003 (انظر الحاشية ٢٢ أعلاه).
- (٧١) قانون منح عقود الإشتراء لسنة ٢٠٠٢، الفقرة ٢٨.

- (٧٢) ينطبق الشيء نفسه على القواعد السلوفينية. انظر المادتين ٢ و ٤ من القواعد السلوفينية (انظر الحاشية ٤٣ أعلاه).
- (٧٣) انظر المادة ١ (٧) من توجيه الاتحاد الأوروبي رقم 2004/18/EC الذي يعرف "المزاد العكسي". وهي تنص صراحة على أن بعض عقود الخدمات وبعض عقود الإنشاءات التي تتطلب أداء فكريا، مثل تصميم المنشآت، قد لا تكون موضوع مناقصات علنية إلكترونية. وتشرح الفقرة ١٤ هذا القيد على النحو التالي: "بغية كفاءة الامتثال لمبادئ الشفافية، لا يجوز إلا للعناصر المناسبة للتقييم الآلي بالوسائل الإلكترونية، دون أي تدخل و/أو تقدير من قبل السلطة المتعاقدة، أن تكون موضوع مناقصات علنية إلكترونية، أي العناصر القابلة للتحديد كميًا بحيث يمكن التعبير عنها بأرقام أو بنسب مئوية. ومن ناحية أخرى، فإن جوانب العطاء التي تنطوي ضمنا على تقدير للعناصر غير القابلة للتحديد كميًا ينبغي ألا تكون موضوع مناقصات علنية إلكترونية. ومن ثم، فإن بعض عقود الإنشاءات وبعض عقود الخدمات التي يشتمل موضوعها على أداء فكري، مثل تصميم المنشآت، ينبغي ألا تكون موضوع مناقصات علنية إلكترونية."
- (٧٤) <http://www.fedbid.com/faq.jsp>
- (٧٥) انظر العرض الحاسوبي المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الصادر عن وزارة الجيش الأمريكية (DASA(P), "Reverse auctions," at slide 8 Headquarters, Department of the Army, "Reverse auctions," at slide 8 <http://www.hq.usace.army.mil/cepr/RoundTable/ReverseAuctionBrief.ppt>
- (٧٦) قيادة نظم التوريد للأسطول، موقع مناقصات الأسطول العلنية، "Getting started"، متاح على <http://www.auctions.navy.mil/about/gettingstarted.html>
- (٧٧) على الرغم من أن هذا يعني أنه يمكن استخدام المزادات العكسية الإلكترونية في إجراءات المناقصات المفتوحة، لوحظ أنه، من حيث الممارسة، يُستخدم الإجراء المحدود عادة عندما يُستخدم مزاد عكسي إلكتروني. ومن المرجح ألا تستخدم المزادات العكسية الإلكترونية في إجراءات التفاوض إلا نادرا لأن العديد من الأسباب التي تسمح بالرجوع إلى هذه الإجراءات تتعلق بالحالات التي لا يمكن أن يجري فيها بسهولة تحديد المواصفات والشروط الأخرى المتعلقة بما سلفا، وهو الأمر الضروري عموما لأي مناقصة علنية. انظر: Arrowsmith S. "Electronic reverse auctions under the EC public procurement rules: current possibilities and future prospects," 11 Public Procurement Law Review, No. 6, 2002, pp. 299-330 (originally prepared for Achilles Information Ltd.)
- (٧٨) المادة ٥٤ (٢) من توجيه الاتحاد الأوروبي رقم 2004/18/EC تنص على أنه: "في الإجراءات المفتوحة أو المحدودة أو التفاوضية في الحالة المشار إليها في المادة ٣٠ (١) (أ)، يجوز للسلطات المتعاقدة أن تقرر منح عقد عمومي بواسطة مناقصة علنية إلكترونية عندما يكون من الممكن تحديد مواصفات العقد بدقة." وقد ينطبق هذا أيضا على إعادة فتح المنافسة بين الأطراف المشتركة في اتفاق إطاري وعلى فتح المنافسة في العقود التي سُمّنت بمقتضى نظام إشتراء دينامي.
- (٧٩) بمقتضى المبادئ التوجيهية الأسترالية (انظر الحاشية (٤٧) أعلاه) يمكن استخدام المزادات العكسية الإلكترونية كجزء من عملية المناقصة وكوسيلة للحصول على عروض من الموردين وكمرحلة ثانية من عملية مناقصة ذات مرحلتين حيث يكون السعر هو معيار الانتقاء المتبقي.
- (٨٠) انظر مثلا المادة ٢ من القواعد السلوفينية (انظر الحاشية (٤٣) أعلاه).
- (٨١) انظر المرسوم رقم 2001-846.
- (٨٢) المادة ١-١ من مبادئ سنغافورة التوجيهية (انظر الحاشية ٤٦ أعلاه).

- (٨٣) في الولايات المتحدة، ولعدم وجود حظر صريح على استخدام المزادات العكسية الإلكترونية فإنه يمكن استخدامها بالاقتران مع أي طرق إشتراء متاحة، كما تستخدم في سياق أطر ونظم إشتراء دينامية. بيد أنه وفقاً لنشاط الأسطول الأمريكي، ينبغي استخدام إجراءات التماس العروض المطبقة على التفاوض التنافسي (الجزء ١٥ من لوائح الإشتراء الاتحادية (FAR Part 15) كما إن المزاد العكسي لا يناسب تقديم العروض المختومة وإجراءات الإشتراء المبسطة (الجزء ١٣ من لوائح الإشتراء الاتحادية (FAR Part 13)) في الحالة الأخيرة، ما لم تكن الوفورات المتوقعة كبيرة إلى درجة أنها تعوّض تكلفة إجراء الإشتراء باستخدام إجراءات (الجزء ١٥ من لوائح الإشتراء الاتحادية (FAR Part 15))، قيادة نظم التوريد للأسطول، موقع مناقصات الأسطول العلنية "Getting started"، متاحة على <http://www.auctions.navy.mil/about/gettingstarted.html>.
- (٨٤) يقال إنه أخذ بهذا النهج في الاتفاق المعني بالإشتراء الحكومي المعدّل أيضاً (انظر الحاشية (١٤) أعلاه).
- (٨٥) انظر مثلاً، قانون منح عقود الإشتراء النمساوي لسنة ٢٠٠٢، الفقرتان ٢٣-٨ و ٩.
- (٨٦) المادة ٧٨ (٢) من قانون الإشتراء العمومي البولندي: وهذا النهج تفضله المصارف الائتمانية المتعددة الأطراف.
- (٨٧) للمزيد من التفاصيل، انظر التعليمات الداخلية (بريتوريا) 2.050، المؤرخة ١٨ أيار/مايو ١٩٩٢ بشأن موقع "COMPRASNET" الشبكي (www.comprasnet.gov.br).
- (٨٨) انظر مثلاً التدابير المؤقتة لإدارة مناقصات الإشتراء العمومي بالاتصال الحاسوبي المباشر في شنغهاي، المادة ٦؛ والتدابير المؤقتة لإدارة مناقصات الإشتراء العمومي بالاتصال الحاسوبي المباشر في جيجيانغ، المادة ٨.
- (٨٩) انظر التدابير المؤقتة لإدارة مناقصات الإشتراء العمومي بالاتصال الحاسوبي المباشر في شنغهاي، المادة ١٩؛ والتدابير المؤقتة لإدارة مناقصات الإشتراء العمومي بالاتصال الحاسوبي المباشر، في جيجيانغ المادة ٢٢. أما العوامل التي توضع في الاعتبار لتقدير موثوقية المورد في فهمي، في جملة أمور، السجل الجيد في الامتثال للقانون والأداء السابق والنزاهة في مجال الأعمال والمركز الائتماني القوي والقوة الرأسمالية الكبيرة والوضع المالي السليم.
- (٩٠) انظر مثلاً، قانون منح عقود الإشتراء لسنة ٢٠٠٢، الفقرات ٢٨ و ١١٧ و ١١٨.
- (٩١) المرجع نفسه، الفقرة ١١٨.
- (٩٢) المادة ٥٤ (٢) من توجيه الاتحاد الأوروبي رقم 2004/18/EC.
- (٩٣) المرجع نفسه، المادة ٥٤ (٣).
- (٩٤) المرجع نفسه، المادة ٥٤ (٤).
- (٩٥) المرجع نفسه، المادة ٥٤ (٥). تتضمن تلك القاعدة ترجيحات جميع المعايير المحددة لتقرير أكثر العطاءات فائدة من الناحية الاقتصادية، وفقاً لما هو مبين في إشعار العقد أو في المواصفات؛ ومن أجل ذلك الغرض، يتعين أن تخفض سلفاً أي مستويات ترجيح إلى قيمة محددة. وحيث يؤخذ بوجود بدائل، يُنص على قاعدة منفصلة لكل بديل.
- (٩٦) تنص بعض النظم على حد أدنى من المشاركين في المزاد العكسي الإلكتروني بينما تنطبق في نظم أخرى الأحكام العامة لقانون الإشتراء. ويوجد في اللوائح بصورة عامة اشتراط وجود ثلاثة مشاركين على الأقل في المزاد العكسي الإلكتروني. انظر، مثلاً، المادة ٢٢ من التدابير المؤقتة لإدارة مناقصات الإشتراء العمومي بالاتصال الحاسوبي المباشر في شنغهاي. وقد لوحظ أن وجود عدد أكبر من المشاركين يمنع فعلياً خطر التواطؤ. وفي النمسا، يشترط مشاركة عشرة مشاركين في المزاد العكسي الإلكتروني كحد أدنى (انظر قانون منح عقود الإشتراء لسنة ٢٠٠٢، الفقرة ١١٦-٧).